مجلس النواب يثمن توجيهات رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة لوقف إطلاق النار بعمران

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي إلى نسخة من توجيهات الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية المتضمنة تشكيل لجنة برئاسة عضو مجلس الشورى فيصل عبدالله مناع وعضوية بكيل ناجي الصوفي وأحمد إسماعيل أبو حورية ومحمد عبدالله بدر الدين ومحافظ محافظة عمران للتحرك إلى محافظة عمران منطقة الدنان والعشة للعمل على سرعة وقف إطلاق النار في المنطقة وتكليف وزير الدفاع ووزير الداخلية بالتعاون مع اللجنة لتنفيذ مهمتها .

وعبر المجلس عن تقديره للأخ الرئيس عبدربه منصور هادي على متابعته للأوضاع في مختلف المناطق بغية الحفاظ على الأمن والاستقرار والسكينة العامة والحرص على تامين الممتلكات العامة والخاصة .

إلى ذلك واصل المجلس استعراضه لتقرير اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنات العامة للعام المالي 2010م .

حيث اشارت اللجنة في تقريرها إلى أن الهدف من دراسة الحسابات الختامية للموازنات العامة لمعرفة أن تنفيذها قد تم وفقاً للنصوص الدستورية والقانونية والأنظمة واللوائح النافذة والتحقق من الأموال التي اقرت في الموازنات العامة والاعتماد الإضافي قد وجهت نحو الأغراض التي خصصت لها والوقوف أمام الاختلالات والمخالفات التي رافقت تنفيذ الموازنات العامة وتشخيص اسباب وقوعها ووضع المعالجات والتوصيات اللازمة وكذا التحقق من أن الحسابات الختامية للموازنات العامة 2010م قد تضمنت حسابات كل الجهات المشمولة بالموازنات العامة.

واستهدفت اللجنة في تقريرها معرفة مدى تنفيذ توصيات مجلس النواب المتعلقة بالموازنات والاعتماد الإضافي لموازنة 2010م والتأكد من أن الأرقام الواردة في الحسابات الختامية تعكس حقيقة الأرقام الموجودة في دفاتر وسجلات الجهات.

وكان المجلس استهل جلسته باستعراض محضره السابق والموافقة عليه .

وسيواصل المجلس عقد جلساته الأحد القادم بمشيئة الله تعالى.

أعضاء في مؤتمر الحوار: إعادة الضباط الجنوبيين المقاعدين إلى الخدمة خطوة في الاتجاه الصحيح

رحب عدد من أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل، بالقرارات الجمهورية القاضية بإعادة مئات من الضباط المقاعدين من القوات المسلحة والداخلية وجهاز الأمن السياسي من أبناء المحافظات الجنوبية إلى الخدمة.

وقال الأعضاء إن القرار خطوة في الاتجاه الصحيح ويحل كثيراً من المشاكل المتعلقة بالقضية الجنوبية ومقدمة لتنفيذ ما تبقى من النقاط العشرين والـ11.

وأكد الأعضاء أن القرارات الجمهورية، ستسهم في إنجاح مؤتمر الحوار الوطني وتساهم أيضاً في جعل اليمنيين شمالا وجنوبا يلتفون حول مخرجات المؤتمر.

قرار إيجابي

في هذا الصدد قال عضو فريق الحكم الرشيد الدكتور محمد حلبوب إن قرار رئيس الجمهورية بإعادة الضباط المقاعدين إلى الخدمة "ايجابي وإن جاء متأخرا، لكن أن يأتي متأخرا خير من ألا يأتي".

وعبر حلبوب عن أمله في أن يلحق هذا القرار "قرارات أخرى وفي وقت سريع لأن شعب الجنوب كل صبره ولا يحتمل التأخير".

وقال "من أهم القرارات التي يجب الإسراع في حلها اعادة المنازل إلى أصحابها، وعلى وجه الخصوص منزل الرئيس علي سالم البيض وإبنه عدنان وزوجته ملكي، المستولى عليها"، مشيرا إلى أن عدد المنازل المستولى عليها 1274 منزلا في عدن بالإضافة الى 63 مبنى حكومياً تم الاستيلاء عليها.

تنفيذ بقية النقاط

من جانبه قال عضو فريق العدالة الانتقالية هاني عبدالحميد كرد إن قرار رئيس الجمهورية "خطوة بالاتجاه الصحيح من أجل حل الكثير من المشاكل العالقة المتعلقة بالقضية الجنوبية ومقدمة لتنفيذ ما تبقى من النقاط الـ31".

وأشار إلى أن "قضية إعادة المسرحين من أهم القضايا رغم ما تتطلبه من أموال، تتبعها قضايا الاراضي"، لافتا إلى ان من المفترض ان يعقب إعادة الضباط المقاعدين إلى الخدمة، تنفيذ بقية النقاط التي لا تتطلب امكانيات مادية للمساهمة في الخروج بمخرجات تحل القضية الجنوبية وتساهم في قطع الطريق على المعارضين للحوار الوطني والمطالبين بفك الارتباط".

صدقية الحكومة

إلى ذلك أكد مقرر فريق استقلالية الهيئات فهد كفاين إن "هذ القرار يأتي تجسيدا عمليا لتنفيذ النقاط العشرين والـ21، ويبعث برسائل ضمانة حقيقية إلى الجنوبيين ودليل على صدقية نية الحكومة تنفيذ النقاط العشرين والـ11".

وقال "مثل هذه القرارات كانت منتظرة وكانت ستسهم في إنجاح مؤتمر الحوار الوطني وجعل اليمنيين شمالا وجنوبا يلتفون حول مخرجات المؤتمر".

استجابة في وقتها

من جانبه عضو فريق الحكم الرشيد صلاح باتيس اعتبر القرار الجمهوري، "استجابة في وقتها، وخطوة تهيئ الأجواء والمناخات لقبول مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وإعادة الحقوق إلى أهلها وان يشعر المواطن العادي بان هناك توجها حقيقياً نحو يمن جديد ومستقبل أفضل".

وأضاف "وعليه ننتظر تنفيذ المزيد وبشكل عاجل وفي مقدمتها تنفيذ النقاط العشرين والـ11".

عضو فريق بناء الدولة الدكتور متعب با زياد قال إن القرار "خطوة في طريق إنجاز مصفوفة النقاط العشرين والـ11 ولكنها دون مستوى طموح أعضاء مؤتمر الحوار الوطني كتمهيد لمخرجات الحوار الوطني".

وشدد على ضرورة "اتخاذ خطوات أكثر عمقا وملامسة للقضايا العالقة الملحة في الجنوب خاصة ما يتعلق باستعادة الحقوق من أراض ووظائف وإنصاف المتقاعدين العسكريين والمدنيين وإعادة المسرحين الى اعمالهم، وإعادة الاعتبار لأبناء الجنوب فقد همشوا وتم إقصاؤهم عن صنع القرار في الدولة".

وأكد ضرورة "بناء جسور الثقة والتمهيد الايجابي حتى لا يفقد الناس خاصة في الجنوب الأمل في وجود حل منصف وعادل للقضية الجنوبية خاصة مع وجود الإجماع الإقليمي والدولي لمساندة اليمن للخروج من أزمته".

ارتياح

على نفس الصعيد، قال عضو فريق القضية الجنوبية أحمد القنع، إن القرار الجمهوري "خطوة ممتازة من قبل الرئيس هادي، وهي مطالب حقوقية للجنوبيين، ونحن نرحب بأي مطلب ينفذ لأبناء الجنوب".

وأكد أن هناك ارتياحا لدى أبناء الجنوب من القرار الجمهوري الذي أعاد الضباط المقاعدين، لافتا إلى أن "أي تنفيذ للمطالب الحقوقية لأبناء الجنوب سيكون إيجابياً.

لجنة معالجة قضايا المبعدين توضح أسباب تنزيل رتب بعض الضباط المعادين للخدمة بموجب القرارات الرئاسية

صنعاء/ سبأ

قالت لجنة معالجة قضايا الموظفين المبعدين عن وظائفهم في المجال المدني والأمني والعسكري بالمحافظات الجنوبية أن اللجنة تابعت ما تداولته بعض المواقع الإلكترونية وما تناولته بعض الصحف اليومية إزاء القرارات الرئاسية رقم (50/49/ 51) لعام 2013م التي أصدرها الأخ رئيس الجمهورية أمس الأول بشأن إعادة الضباط من التقاعد إلى الخدمة في القوات المسلحة والداخلية والجهاز المركزي للأمن السياسي المبني وذلك بناء على عرض لجنة المبعدين فيما تقرر منها من معالجات القضايا المبعدين.

وأضافت اللجنة في بلاغ أصدرته أمس وتلقته (سبأ) :" وفي هذا الصدد فإن اللجنة تؤكد بأنها التزمت في إطار معالجتها للانتهاكات والمظالم المقدمة من المبعدين في المجال الأمني والعسكري بأحكام القوانين النافذة ومنها القانون رقم (67) لسنة 1991م بشأن قانون الخدمة في القوات المسلحة والأمن والقانون رقم (33) لسنة 1992م بشأن المعاشات والمكافآت للقوات المسلحة والأمن وتعديلاته والقانون رقم (15) لسنة 2000م بشأن هيئة الشرطة .. فضلا عن كون اللجنة التزمت بمعايير وأسس القرار الرئاسي رقم (2) لسنة 2013م الصادر عن رئيس الجمهورية بتاريخ 26 صفر 1434هجرية الموافق 8 يناير 2013م بشأن معالجة قضايا الموظفين المبعدين عن وظائفهم بالمحافظات الجنوبية.

وأوضح البلاغ أن اللجنة التزمت بضوابط القرار وأحكامه وقامت ببحث الانتهاكات والمظالم المضمومة بملفات المبعدين .

وتابع قائلا :" وفي إطار ذلك راجعت اللجنة سنوات الحرمان للمبعدين واعتبرتها خدمة فعلية وقامت بمنح الرتب المستحقة طبقا لسنوات الخدمة التي كان من الواجب والمتعين على المبعدين أداؤها ويستحقون بموجبها الرتب التي حرموا منها بسبب الإبعاد القسري، وليس ثمة مطعن في ذلك لطالما كان ذلك ضمن الاستحقاق القانوني للمبعدين الذين أقصوا من الخدمة قبل آجل الخدمة وبالتالي حرموا من الخدمة وما يلحق بها من مزايا وظيفية واستحقاقات قانونية ومن ذلك الرتب المستحقة بمقتضى القوانين النافذة ".

واستطردت اللجنة في البلاغ قائلة :" أما في ما يتعلق بما تداولته بعض المواقع والصحف حول تنزيل الرتب للضباط العائدين وتحديدا لمن هم في رتبة عميد فإن الواجب يقتضي تفنيد وإيضاح الأمر ..ذلك أن الأمر ليس فيه تنزيل لمجرد التنزيل فالشريحة التي تم إعادتها إلى رتبة العقيد فيما كانوا برتبة عميد .. فإن إجراءات اللجنة في هذا الصدد جاءت طبقا والقوانين واللوائح السارية ذلك أن رتبة العميد تم منحها للضباط عند إحالتهم إلى التقاعد المبكر كرتب تقاعدية، وهي ليست الرتب الإدارية المستحقة عند الخدمة وبالتالي فإن اللجنة قامت بتنزيل الرتب التقاعدية (رتبة العميد) وأعادت المبعدين إلى وظائفهم بالرتب المستحقة عند الخدمة (برتبة العقيد)".

ومضت اللجنة قائلة :" ولا يفوتنا الإشارة إلى أن دفع المبعدين المتواجدة حاليا في الخدمة ما زالت بنفس الرتب التي عاد بها المبعدون إلى الخدمة باستثناء من شغلوا مواقع قيادية ورتبة العميد هي ذات طبيعة وظيفية يتعين أن يكون حاملها ذو منصب / قيادي محدد".

واختتمت اللجنة بلاغها قائلة :" تؤكد اللجنة أن هذه هي الدفعة الأولى من المعالجات وسوف تتوالى المعالجات بحسب استيفاء اللجنة لإجراءات المعالجة، وطمأنة المبعدين جميعا في المجال المدني والأمني والعسكري أن اللجنة ملتزمة أدبيا وأخلاقيا وقانونا بإنفاذ القرار الرئاسي ، ومعالجة كل التظلمات التي قيدتها اللجنة طوال مراحل القيد والتسجيل وهي بذلك ملتزمة بالتجرد والاستقلالية والموضوعية وإعلاء المصلحة الوطنية العليا بما فيها مصلحة الموظفين المبعدين عن وظائفهم ضمن المقصد الوطني والحقوقي والإنساني للقرار الرئاسي رقم 2 لعام 2013م ".

رئيس الوزراء يعزي في وفاة رجل الاعمال توفيق عبدالرحيم مطهر

صنعاء/ سبأ

بعث رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة برقية عزاء ومواساة إلى عضو مجلس النواب فتحي توفيق عبدالرحيم وإخوانه وجميع أفراد أسرته وذلك بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى والدهم رجل الأعمال توفيق عبدالرحيم مطهر.. سائلا الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة وأن يسكنه فسيح جناته وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.. إنا لله وإنا إليه راجعون.

وحدات عسكرية يمنية سعودية تستعد لتنفيذ مناورة "وفاق 2"

تستعد الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية لتنفيذ مناورة وتمارين مشتركة بين وحدات عسكرية من البلدين الشقيقين .

وناقش وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر أحمد أمس مع السفير السعودي بصنعاء علي بن محمد الحمدان التعاون العسكري بين البلدين والإجراءات المتخذة لتنفيذ المناورة والتمارين المشتركة وفاق (2) التي تنفذها وحدات عسكرية مشتركة من البلدين.

وابلغ السفير الحمدان وزير الدفاع بموافقة الرياض على الزيارة المرتقبة له إلى المملكة في الوقت الذي يحدده الجانب اليمني.

وذكرت وكالة سبأ أن وزير الدفاع حمل السفير رسالة لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية تتعلق بالتعاون المشترك في مجال حرس الحدود ومحاربة التهريب وحماية المصالح المشتركة للبلدين.

بحث التعاون في مجال حقوق الإنسان بين بلادنا والسودان

صنعاء/ سبأ

التقت وزير حقوق الإنسان حورية مشهور أمس سفير جمهورية السودان الشقيقة بصنعاء عوض حسين أحمد زروق، وفي اللقاء جرى مناقشة التعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان بين البلدين الشقيقين.

كما استعرض اللقاء ما تشهده اليمن من حوار وطني وما يتطلع إليه الشعب اليمني من مخرجات تلبي تطلعاته بالإضافة إلى التطورات الجارية في السودان الشقيق في مجال حقوق الإنسان.

وزارة العدل تدين تهديدات باختطاف وقتل رئيس محكمة بلاد الروس

صنعاء/سبأ

أدانت وزارة العدل التهديدات التي تلقاها رئيس محكمة بلاد الروس وبني بهلول الابتدائية بمحافظة صنعاء القاضي العزي علي أحمد بعكر، بالاختطاف والقتل عبر اتصال هاتفي من قبل أشخاص مجهولين على خلفية إصداره حكما قضائيا بإدانة أحد المتهمين بارتكاب جريمة قتل وايقاع عقوبة الإعدام والقصاص الشرعي بحقه.

وطالبت وزارة العدل في بيان لها الأجهزة الأمنية بسرعة متابعة الأشخاص الذين أطلقوا تلك التهديدات وتعقب وضبط كل من يحاولون التأثير أو تغير مسار العدالة وتقديمهم للعدالة ، مؤكدة أن السلطة القضائية ستظل الراعي والحامي لكل الحقوق والحريات.

ولفت البيان إلى أن وزير العدل وجه مذكرة إلى وزير الداخلية لمطالبته بتوفير الحماية للقاضي العزي علي أحمد بعكر والتوجيه بسرعة ملاحقة وضبط الجناة وتقديمهم للعدالة وكذا مذكرة إلى النائب العام لمتابعة هذه القضية.

مساعد وزير الدفاع يقدم إقراراً بالذمة المالية لهيئة مكافحة الفساد

محمد الفائق

أوضح عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رئيس قطاع إقرار الذمة المالية الدكتور محمد حمود المطري ان مساعد وزير الدفاع لشؤون التكنولوجيا اللواء الركن ابو بكر عبدالعزيز الغزالي قدم إقراره بالذمة المالية للمرحلة الثانية.

وأثنى الدكتور المطري في تصريح لـ«الثورة» بجهود قيادة وزارة الدفاع وتعاونها مع الهيئة الوطنية في مكافحة الفساد وتعزيز فتح الشفافية والنزاهة.

من جانبه أكد اللواء الغزالي أن تقديمه لإقرار الذمة المالية يأتي تنفيذاً لتوجيهات وزير الدفاع لكافة منتسبي القوات المسلحة المشمولين بتقديم اقراراتهم المالية إلى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

وأشار إلى حرص وزارة الدفاع على تعزيز الشراكة والتعاون الثنائي مع هيئة مكافحة الفساد للقضاء على هذه الظاهرة والتي تدمر الاقتصاد الوطني.

دعم ايطالي لمشروع إعادة ترقيم المركبات

قحطان يبحث مع ممثل مفوضية حقوق الإنسان برامج تدريب كوادر الداخلية

صنعاء/سبأ

التقى وزير الداخلية اللواء الدكتور عبدالقادر محمد قحطان أمس ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان بصنعاء جورج أبو الزلف.

جرى خلال اللقاء بحث علاقات التعاون في المجال الإنساني بين وزارة الداخلية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان خصوصاً في ما يتعلق بالتأهيل والتدريب.

وأكد اللواء الدكتور عبدالقادر قحطان حرص قيادة وزارة الداخلية على تطوير العمل الإنساني في أجهزة ووحدات وزارة الداخلية وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الواردة في الاتفاقيات الدولية ..مشيراً إلى أن هذا الجانب يحظى بالاهتمام الكبير في هيكل وزارة الداخلية الجديد الذي تم فيه استحداث إدارات نوعية متخصصة في المجال الإنساني.

من جانبه أبدى ممثل مفوضية حقوق الإنسان بصنعاء استعداد المكتب التعاون في مجال تطوير الاستراتيجيات وبناء القدرات من خلال التدريب لإيجاد عمل تكاملي في مجال حقوق الإنسان.

على صعيد آخر بحث وزير الداخلية اللواء الدكتور عبدالقادر محمد قحطان أمس مع السفير الإيطالي بصنعاء لوتشانو جالي والوفد الإيطالي الذي يزور بلادنا حالياً علاقات التعاون الأمني بين اليمن وإيطاليا في مجال إعادة ترقيم المركبات.

كما جرى مناقشة جملة من الإجراءات المتعلقة بكيفية تقديم الدعم لتنفيذ هذا المشروع الهام من قبل الحكومة الإيطالية الصديقة وكذا الجانب اليمني وفقاً للدراسات والإحتياجات.

وأشار وزير الداخلية إلى أهمية هذا المشروع في الجانب الأمني..مثمنا الدعم الذي تقدمه حكومة إيطاليا الصديقة لليمن في كافة المجالات ومنها المجال الأمني.

من جانبه أكد السفير والوفد الإيطالي مواصلة دعم إيطاليا لليمن في المجال الأمني ومنها ما يتعلق بمشروع إعادة ترقيم المركبات وفقاً للدراسات التي قام بها الوفد لعرضها على الحكومة الإيطالية للموافقة عليها .

حضر اللقاء المفتش العام بوزارة الداخلية اللواء عبده ثابت.

في ندوة حول (وضع السلطة القضائية في الدستور الجديد)

الدعوة إلى إضافة نصوص دستورية تتضمن إنشاء محكمة دستورية وقضاء اداري

نافع عبدالرقيب

أكد القاضي الجراح بلعيد رئيس نادي القضاة أن قضاة اليمن سيدافعون عن استقلال القضاء وأن الندوة هذه رغم انها جاءت متأخرة الا أنها جمعت آراء القضاة حول استقلال السلطة القضائية وتكوينها لإعداد رؤيا خاصة لمنتمي هذه السلطة تصحح الالتباسات لدى الآخرين حول مكوناتها وتشكيلها، موضحا ان هذه الرؤى التي خرج بها النادي بمشاركة عدد من المحامين والاكاديميين سيعمل النادي على إيصالها الى أعضاء مؤتمر الحوار ولجانه وفرقه سعياً لإبعاد هذه السلطة عن التداخل بالسلطات الأخرى وحماية لأعضائها من التجاذب السياسي.. مشيرا الى انه خلال الأسبوع الماضي رصد النادي إضافة إلى اختطاف القاضي سالم سبع حالات اعتداء على قضاة.

وخرجت الندوة بعدة توصيات من أهمها التمسك بتوصيات المؤتمر العام الثالث للجمعية العمومية لنادي قضاة اليمن والرافضة لرؤية فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني الخاصة بانتخاب السلطة التشريعية لأعضاء مجلس القضاء الأعلى وقضاة المحكمة الدستورية ..والمشاركة في مجلس القضاء الأعلى من غير المختصين، معتبرة أن ذلك يمثل حقا أصيلا للجمعية العمومية ولمن عمل بالقضاء . . وضمان استقلال السلطة القضائية استقلالا كاملا . باضافة نصوص دستورية تتضمن إنشاء محكمة دستورية. وقضاء اداري .. ودعا البيان أجهزة الدولة المختلفة إلى تحمل مسؤوليتها في سرعة اطلاق سراح القاضي سالم عبدون رئيس نيابة استئناف المكلا ، وضبط خاطفيه وتقديمهم للعدالة .

تصوير / ناجي السماوي

الإعداد لاحتفالات الثورة اليمنية بأمانة العاصمة وشبوة

صنعاء/سبأ

ناقشت لجنة الاحتفالات الفرعية بأمانة العاصمة صنعاء في اجتماعها أمس برئاسة وكيل أمانة العاصمة لقطاع الشؤون المالية وتنمية الموارد محمد الظرافي التحضيرات والتصورات الخاصة باحتفالات أعياد الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر و نوفمبر .

وأكد الاجتماع بحضور الوكيل المساعد لأمانة العاصمة عمد عبدالفتاح إسماعيل وعدد من أعضاء الهيئة الإدارية ومدراء عموم المكاتب التنفيذية المعنية ، على أهمية وضع الخطط والبرامج التنفيذية للفعاليات المقررة بالتنسيق والتعاون فيما بين أمانة العاصمة والجهات الأمنية والعسكرية والمكاتب التنفيذية والمنظمات الجماهيرية بهدف المشاركة الواسعة في المهرجانات الاحتفالية والخطابية والفنية والمسابقات الثقافية والرياضية .

وشدد على ضرورة الاهتمام بنظافة العاصمة ومديرياتها ومظهرها العام وإصلاح وترميم الإنارات والزينات على الواجهات والمباني في الميادين العامة والشوارع الرئيسية بما يليق بعظمة تلك المناسبات .

وفي الاجتماع وجه وكيل أمانة العاصمة لقطاع الشؤون المالية وتنمية الموارد الظرافي المكاتب الخدمية بضرورة تقديم دراساتها المتكاملة حول تكلفتها التقديرية وتصوراتها ومقترحاتها وترتيباتها اللازمة والخاصة بالاحتفالات على مستوى مديريات أمانة العاصمة العشر.

إلى ذلك ناقشت اللجنة الفرعية للاحتفالات بمحافظة شبوة في اجتماعها أمس برئاسة أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة عبدربه هشله ناصر التعميم الصادر من اللجنة العليا للاحتفالات بأعياد الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر.

وأكدت اللجنة على ضرورة شروع أعضائها في إعداد التصورات الخاصة للاحتفال بالعيد الواحد والخمسين لثورة الـ26 من سبتمبر المجيدة والعيد الذهبي لثورة الـ14 من أكتوبر الخالدة والذكرى السادسة والأربعين للاستقلال على أن يتم انجاز هذه التصورات وتقديمها للجنة خلال الأسبوع القادم والاسترشاد بالاتجاهات العامة لما تضمنه تعميم اللجنة العليا للاحتفالات .

وخلال الاجتماع الذي حضره وكيل المحافظة ناصر محمد القميشي أكد الأمين العام على أهمية قيم وأهداف الثورة اليمنية في حياة وتاريخ أبناء الشعب اليمني .. داعيا إلى جعل الاحتفالات السنوية بها تجديدا للولاء الوطني لها وتعميق أيمان التمسك بها وعدم التفريط في مبادئها الوطنية والإنسانية السامية .

منوها أن الاحتفال بهذه المناسبات الوطنية الغالية على قلوب شعبنا اليمني يأتي وبلادنا تتأهب لتحقيق نصر وطني جديد بخروجها بسلام من أزمتها السياسة ونجاح مؤتمر الحوار الوطني وانجاز كافة استحقاقات المرحلة الانتقالية .

تكريم 102 من قراء عدادات الكهرباء من مختلف محافظات الجمهورية

سميع: 80 مليار ريال مديونية مؤسسة الكهرباء المستحقة لدى المشتركين

إبراهيم الأشموري / سبأ

قال وزير الكهرباء والطاقة الدكتور صالح سميع ان اجمالي مديونية مؤسسة الكهرباء على المشتركين قد ارتفع الى قرابة 80 مليارا ريال منها 39 مليارا على الأهالي و40 مليار على الحكومة.

جاء ذلك خلال حفل التكريم الذي اقامته الوزارة أمس وجرى فيه تكريم 102 من قراء العدادات في 14 منطقة من أصل 31 منطقة في المحافظات باستثناء أمانة العاصمة التي جرى تكريم قرائها في وقت سابق.

ولفت الدكتور سميع الى مخاطر استمرار تراكم مديونية المؤسسة لدى المشتركين والذي يؤثر على قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها واستمرارها في تقديمها خدماتها للمشتركين..

وقال " إن قراء العدادات هم العنصر الرئيسي لتحصيل ايرادات المؤسسة ، فإن حسنوا الأداء ارتفعت الإيرادات وتحسنت خدمة الكهرباء ما ينعكس ايجابا على الاقتصاد الوطني ، وإن أساءوا ، انخفض الإيراد وانعكس ذلك سلباً على الاقتصاد وحياة المواطن باعتبار الطاقة من أهم محركات النشاط الاقتصادي".

وأوضح وزير الكهرباء ان هذا التكريم يمثل حافزا للمتميزين والذي سيكون دافعا قويا لبذل جهود أكثر وبما يسهم في التقليل من فاقد التيار الكهربائي المشكلة التي تؤرق الوزارة والمؤسسة. مشيرا إلى أن وزارته وخلال الأيام القادمة ستشهد تدشين نظام عدادات الدفع المسبق وفق أحدث الأنظمة. معتبرا أن من تم تكريمهم اليوم هم العناصر المؤهلة لقيادة النظام القادم.

من جهته اعتبر نائب مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء للشؤون الإدارية والمالية أحمد النمر تكريم الموظفين يعد تقديراً لجهودهم المبذولة في سبيل الارتقاء بمستويات الأداء والعمل الوظيفي وبما يسهم في الانتقال النوعي بعمل قراء العدادات.

ووصف من تم تكريمهم أنهم ممن أثبتوا حرصهم ونجاحهم وتفانيهم في أداء مهامهم وواجباتهم المنيطة بهم على أكمل وجه والذي بدورنا حرصنا ان نعمل على تشجيعهم وتكريمهم كأقل حقوق منا تجاههم.

ممثلو عدد من الصحف المحلية يلتقون مدير مكتب البنك الدولي

حسن شرف الدين

إلتقى عدد من ممثلي الصحف المحلية مدير مكتب البنك الدولي باليمن وائل زقوت جرى خلال اللقاء بحث مجالات التعاون بين مكتب البنك الدولي باليمن وبين الصحفيين كجانب رقابي على مستوى أداء تنفيذ المشاريع التي يمولها البنك الدولي باليمن في مجالات التربية والطرق والرعاية الاجتماعية.

وفي اللقاء قال مدير مكتب البنك الدولي باليمن وائل زقوت أن مكتب البنك الدولي في صنعاء يسعى إلى تقييم مستوى وجودة تنفيذ المشاريع التي يمولها البنك كمنح ومساعدات لليمن من خلال الرقابة الميدانية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

وأضاف زقوت أن من أهم مهام الصحافة هو متابعة مستوى تنفيذ المشاريع الحيوية لتلافي أي قصور أو خلل قد يحدث.. مشيرا إلى أن أحداث 2011 حالت دون متابعة وتقييم وإتمام بعض المشاريع التي يمولها البنك..متمنيا من الصحفيين الشراكة الحقيقية لتستفيد الفئة المستهدفة من المنح والمساعدات التي يقدمها البنك الدولي لليمن في مجالات التعليم والصحة والطرق والرعاية الاجتماعية وغيرها من المجالات الخدمية.

من جانبه أشاد الصحفيون بمبادرة مكتب البنك الدولي باليمن ودعوتهم للعمل المشترك لإنجاح المشاريع التي تنفذ في اليمن.. مؤكدين أهمية الشفافية وجودة الأداء في تنفيذ المشاريع الممولة من البنك الدولي حتى يستفيد المجتمع أكثر من المنح والمساعدات التي يقدمها البنك الدولي لليمن.